نظمتها إدارة أمن محافظة عدن

حلقة نقاش حول حماية الطفل من الاعتداء الجنسي

عدن/ جال عرب- تصوير راجا روشن يوسف

عقدت صباح أمس في قاعة مركز المعلومات بإدارة أمن محافظة عدن حلقة نقاش حول (حماية الطفل من الاستغلال والإساءة الجنسية) نظمتها إدارة أمن عدن بالتنسيق مع المدرسة الديمقراطية في المحافظة، وتهدف إلى التعريف بكيفية العمل في قضايا التحقيق مع الاطفال فيما يخص الاعتداءات الجسمانية والجنسية في محافظة عدن.

وفي بداية الحلقة رحب العميد ركن عبدالله عبده قيران مدير أمن محافظة عدن بالأخت رانيا عراسي رئيسة برلمان الطفل والاخ احمد نبيل حمادي عضو برلمان الطفل والاخ عبدالجليل هاشم منسق المدرسة الديمقراطية عدن وهنأهم بشهر رمضان الكريم، موضحاً ان الاهتمام بالاطفال مهمة وطنية كون الاطفال هم شباب المستقبل، مشيراً إلى ان جرائم الاعتداء على الاطفال نادرة في محافظة عدن وهذا لا يعفي رجال الأمن في المحافظة من الاهتمام بالاطفال وأخذ قضاياهم بعين المسؤولية والحرص على هذه الشريحة الهامة من المجتمع ورعايتها من خلال العمل الأمني المسؤول الذي به ومن خلاله ستوصل رسائل عديدة إلى الجهات المختصة والمجتمع بتقديم المزيد من الرعاية والاهتمام بالأطفال وحمايتهم من الاعتداء الجنسي، متمنياً ان تخرج حلقة النقاش بمعلومات هامة تفيد العمل الأمني والمجتمع في المحافظة، وان تعمم مثل هذه الحلقات في جميع محافظات الجمهورية.

كما استعرض العقيد ركن عبدربه محمد عمر مساعد مدير الأمن لشؤون العمليات في محافظة عدن أمام المشاركين في حلقة النقاش من ضباط وصف ضباط وجنود التحقيق الجنائي باقسام الشرطة في عدن قضايا الأحداث والطفل في المحافظة والتي بلغت منذ بداية عامنا الحالي 2009م حتى اليوم 48 قضية، فيما بلغ عدد المجني عليهم من الاحداث 53 حدثاً، وبلغ عدد المتهمين من الاحداث 67 متهماً في 38 قضية منها جرائم (اغتصاب، هتك عرض، سرقة، حوادث مرور، اعتداء جسماني، سب..).

وقدمت الاخت رانيا عراسي رئيسة برلمان الاطفال شرحاً حول بعض الرسومات والصور الخاصة بالأطفال ونشاط برلمان الطفل وزيارته لمركز رعاية الاطفال في عدن امام المشاركين بالحلقة والتي تم عرضها على شاشة (بروجكتر).

وطلبت من قيادة محافظة عدن المزيد من الاهتمام بالطفل وتقديم كل ما يلزم لايجاد حياة طبيعية ورعاية دائمة للنزلاء في مركز رعاية الاطفال وغيره من دور رعاية الاطفال والاحداث، وان لا تكون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحدها المسؤولة عن الطفل، بل يجب ان تتحمل ايضاً قيادة محافظة عدن مسؤولية كبيرة في رعاية الطفل وحمايته في المحافظة.

هذا وقد قدم العقيد خالد عبده الزيدي مدير العلاقات العامة والتوجيه بأمن محافظة عدن ورقة حول (تجربة الشرطة في مجال الحماية القانونية للطفل في ادارة أمن عدن - محافظة عدن كنموذج).

وقدمت الاخت العقيد نعمات محمد عبدالله من ادارة البحث الجنائي في المحافظة ورقة ادارة البحث الجنائي والتي اعدتها الاخت أروى احمد الفقيه تطرقت فيها إلى كيفية العمل في قضايا التحقيق مع الأطفال فيما يخص الاعتداءات الجسمانية والجنسية في محافظة عدن.

وفي ختام الحلقة فتح باب النقاش للمشاركين من رجال التحقيق الجنائي باقسام الشرطة في محافظة عدن الذين اغنوا الحلقة بالعديد من المعارف والملاحظات الهامة والقضايا المختلفة والخاصة بالاحداث والاطفال.

حضر حلقة النقاش المقدم فؤاد عبدالملك نائب مدير ادارة التأهيل والتدريب في أمن عدن وعدد من الضباط المهتمين بقضايا الاحداث والاطفال.

بكلفة 2,3 مليار ريال

الزراعة تستكمل إجراءات تنفيذ 25 منشأة مائية خلال العام الخالي

صنعاء / سبأ

تستكمل وزارة الزراعة والري ترتيباتها النهائية لتنفيذ 25 منشأة مائية من سدود وحواجز مائية في العام الجاري بتكلفة إجمالية قدرها ملياران و312 مليون ريال بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .

ذكر ذلك لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ مدير عام منشآت الري بالوزارة المهندس عبد الواحد محمد الحمدي .. موضحاً أن هذه المشاريع تأتي في إطار مشاريع المنشآت المائية التي أقرتها اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والمقدمة من وزارة الزراعة والري خلال العام الجاري 2009م والبالغة 42 منشأة (سدود وحواجز وكرفان) بتكلفة إجمالية قدرها 4 مليارات و 703 ملايين ريال .

وأشار الحمدي إلى أن السدود والحواجز التي تم تسليمها للمقاولين للبدء بعملية التنفيذ موزعة على العديد من محافظات الجمهورية وفقاً لأولوية الاحتياج منها أربعة سدود وحواجز مائية في محافظة البيضاء بتكلفة 449 مليوناً و251 ألف ريال، وأربعة أخرى في محافظة إب بتكلفة 371 مليوناً و901 ألف ريال، إضافة إلى ثلاثة حواجز مائية لمحافظة شبوة بتكلفة 278 مليوناً و84 ألف ريال.

وتشمل هذه المشاريع تنفيذ ثلاثة حواجز مائية في محافظة عمران بتكلفة 212 مليوناً و 367 ألف ريال، وكذا ثلاثة أخرى لمحافظة الجوف بتكلفة 158 مليوناً و165 ألف ريال، إضافة إلى حاجزين مائيين بمحافظة تعز بتكلفة 106 ملايين و612 ألف ريال .

كما تشمل تنفيذ سبعة منشآت سدود وحواجز للمياه موزعة لمحافظات مأرب، ذمار، حجة، الضالع، أبين، صنعاء تكلفتها الإجمالية تتجاوز 735 مليوناً و 512 ألف ريال .

وتعد السدود والحواجز المائية أحد أهم المعالجات التي يُعول عليها في مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية بسبب الموقع الجغرافي لليمن وتنوع المناخ وتفاوت معدلات الهطول السنوى للأمطار من منطقة إلى أخرى، فضلا عن الاعتماد على مياه الأمطار والمياه الجوفية في ظل التوسع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وإحداث تنمية زراعية مستدامة .

وحسب مدير عام منشآت الري بالوزارة فإن أهمية مشاريع السدود والحواجز المائية تكمن في تحسين الأوضاع المعيشية للمزارعين من خلال توفير مياه الري وضمان ديمومتها للعملية الزراعية وتغذية المياه الجوفية، وكذا حماية الأراضي الزراعية من الانجراف والحصول على تربة زراعية أكثر خصوبة .

منوها بأن خطة قطاع الري بوزارة الزراعة والري فيما يتعلق بتطوير وتنمية القطاع الزراعي خلال المرحلة القادمة تتضمن التوسع في بناء السدود والحواجز المائية بما يسهم في تحسين معيشة العاملين في النشاط الزراعي باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية .

في تقرير لوزارة النقل:

120 ملياراً كلفة مشاريع قطاعات النقل البري والبحري والجوي

مشروع سكة حديد اليمن سيتم عرضه في المؤتمر الاقتصادي في عدن

عدن / مروان الجنزير :

قدرت النفقات الإدارية لقطاع النقل في اليمن عموماً إلى (120,159) مليار ريال، كان نصيب قطاع النقل الجوي منها ما يعادل (59) ملياراً أي بنسبة (49 ٪) يليه النقل البحري (57) ملياراً بنسبة وصلت إلى (47 ٪) بينما قطاع النقل البري قدرت نفقاته بـ (4,159) مليون ريال وبنسبة (5,3 ٪).

جاء ذلك في التقرير السنوي المقدم من وزارة النقل إلى مجلس الوزراء والذي أوضح عدد المشاريع المتعلقة بأسطول النقل بفروعه البري والجوي والبحري إذ أشار التقرير إلى أن سلسلة الأرقام المذكورة والتي صرفت على سبيل النفقات هي من عام 1990م حتى اليوم.

وجاء في التقرير أن هناك جملة من المشاريع القادمة والتي من المتوقع الانتهاء منها في نهاية 2009م منها مشروع المركز الرئيسي للهيئة العامة لشؤون النقل البحري في العاصمة صنعاء والذي وضع حجر أساسه في العام 2008م بكلفة وصلت إلى (63,000,000) ريال ومن المتوقع الانتهاء منه في ديسمبر القادم 2009م.

ومن مشاريع الهيئة العامة لشؤون البحرية التابعة لوزارة النقل الاستعداد لتشطيب مبنى فرع الهيئة في عدن والذي وضع حجر أساسه في 2006م وقد بدأت الهيئة تزاول أعمالها فيه، ووصلت تكلفة بنائه إلى (350) مليون ريال .. كما تم الانتهاء من مبنى الهيئة للشؤون البحرية فرع الحديدة بكلفة (250) مليون ريال في سبتمبر الماضي.

وأوضح التقرير المقدم أن القيادة السياسية في اليمن ممثلة بالأخ / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية تولي اهتماماً كبيراً بالمشاريع الحيوية المستقبلية أهمها مشروع سكة حديد اليمن الذي سيربط كل المحافظات اليمنية ببعضها البعض .. وقد تم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع من قبل خبراء منظمة الأسكوا وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة .. ويركز المشروع على ربط جميع المحافظات اليمنية وبلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً بعد أن وافقت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضم اليمن إلى مشروع دراسة وإنشاء سكة حديد دول المجلس التي يجري العمل على إعدادها من قبل شركة مختصة وقد قام وفد من الأمانة العامة والشركة المنفذة بزيارة ميدانية إلى اليمن وأعد دراسة بهذا الشأن، وأوضحت النتائج الأولية للدراسة إمكانية توسيع نطاق الدراسة لتشمل مدن مسقط، شحن، عدن.

هذا ومن المتوقع طرح تنفيذ هذا المشروع على الواقع بعد سلسلة من الدراسات على عدد كبير من شركات الاستثمار التي ستحضر إلى اليمن للمشاركة في أعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي "عدن بوابة اليمن للعالم" الذي ستحضره شركات كبرى ومتخصصة معنية بشؤون النقل والسكة الحديد إضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى التي قد تضعها وزارة النقل في الجمهورية على طاولة مؤتمر الاستثمار الذي سيعقد في نوفمبر 2009م.

تدشين فعاليات دورة التأهيل التربوي بجامعة عدن

د. بن عزون: اجتياز دورة التأهيل التربوي شرط أساسي للتثبت في قوام الهيئة التدريسية

د. كويران: الدورة تأتي ضمن سعي جامعة عدن لتطوير النوعية الأكاديمية وضمان الجودة لعضو الهيئة التدريسية

عدن/خاص:

أكد الدكتور/سليمان فرج بن عزون نائب رئيس جامعة عدن للشئون الأكاديمية القائم بأعمال رئيس الجامعة أن التأهيل التربوي لعضو الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة بالجامعة يعد المدماك الأساسي لتعزيز قدرات التدريس والتعليم الأكاديمي ومكوناً رئيسياً في التنمية المهنية للأستاذ الجامعي.

وأوضح الدكتور/ بن عزون في حفل تدشين فعاليات الدورة الحادية والعشرين للتأهيل التربوي التي تنظمها جامعة عدن وينفذها مركز التطوير الأكاديمي بالجامعة مساء أمس في قاعة مجلس جامعة عدن، أن إجتياز عضو الهيئة التدريسية لدورة التأهيل التربوي هي شرط أساسي للتثبيت في قوام الهيئة التدريسية في جامعة عدن.. داعياً المشاركين في الدورة إلى بذل أقصى جهد ممكن في التلقي العلمي والعملي والاستفادة من المعارف والمهارات التي سيتلقونها في المناهج ووسائل التدريس الحديثة.

من جهته أشار الدكتور/ عبدالوهاب عوض كويران مدير مركز التطوير الأكاديمي بجامعة عدن إلى أن هذه الدورة تأتي ضمن سعي جامعة عدن لتطوير النوعية الأكاديمية وضمان الجودة لعضو الهيئة التدريسية بما ينعكس إيجابا على مستوى التعليم ومخرجات الجامعة.

ونوه الدكتور/ كويران إلى أن تدشين هذه الدورة التأهيلية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يأتي ضمن فعاليات وأنشطة الجامعة خلال شهر رمضان الفضيل والتي تترجم معاني ديننا الإسلامي الحنيف الذي حث على العلم وكرم العلماء ورفع منزلتهم..،موضحا أن التدريس هي من أشرف المهن الهادفة إلى نشر العلم والمعرفة في المجتمع.

يشار إلى أن الدورة ستستمر خلال الفترة من 29 أغسطس حتى 14 سبتمبر من العام الحالي بمشاركة أربعين مشاركا ومشاركة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة التدريسية المساعدة من مختلف الكليات والأقسام العلمية بالجامعة.

وسيتلقى المشاركون خلال الدورة عدداً من المحاضرات النظرية والتطبيقية التربوية في مجالات تخطيط المناهج ومبادئ التدريس الجامعي وطرق القياس والتقويم وأساليب إلقاء المحاضرات وإعداد ملف الانجاز للمدرس وطريقة العرض للدروس واستخدام الوسائل التقنية في التعليم (الباوربوينت، والداتا شو) كطريقة للتدريس الحديث.

وتهدف الدورة التي تنظم برعاية الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن إلى تعريف واستيعاب أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة بجامعة عدن للأساليب التدريسية الحديثة لتحسين أدائهم ومواكبة تطور العملية التعليمية الأكاديمية.

وتأتي هذه الدورة تنفيذاً للخطط الأكاديمية التي تنفذها قيادة الجامعة لتأهيل الكادر الجامعي تماشياً مع متطلبات التنمية وتحسين مخرجات الجامعة.

حضر حفل الافتتاح الدكتور/ محمد أحمد العبادي نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب وعدد من مسئولي الجامعة.

ألغوها وزارة الصحة بلا عافية!!

محمد الجرادي

حباً في الشعب وفي الوطن، ومن أجل كل المرضى ووفاءً لهم ألغوا وزارة الصحة، وحتماً ستعود لجميع المرضى عافيتهم.

مطلبي هذا ليس اعتباطاً، بل إنه جاء بعد تفكير عميق جراء التدهور المستمر للمستشفيات الحكومية التي تعد الملجأ الأول والأخير للمرضى من عامة الشعب بحثاً عن أمل في العافية التي أصبحت من الممنوعات في مستشفيات وزارة (على قولهم) الصحة.

وأصل القصة إنه قبل عامين اضطررنا لإسعاف أحد الأصدقاء بعد منتصف الليل إلى قسم الطوارئ في إحدى مستشفيات عدن الحكومية، كان وضع قسم الطوارئ مزرياً، فلا أطباء يباشرون المرضى أولاً فأول، ولا آخراً فآخر ولا ممرضات يشعرنك بمعنى ملائكة الرحمة ولا حتى ملائكة العذاب أما عن الأجهزة الطبية فلا تسأل أحداً : لأن الجواب جاهز بإحدى كلمتين (مافيش) أو (معطل)، وإذا كنت من أصحاب الحظ في ليلة إسعافك فستجد طبيباً وبالطبع سيكشف على حالتك في ثوانٍ بسيطة ولن يستخدم جهازاً طبياً في الكشف سوى السماعة، هذا إذا كان يملكها في الأصل.

وسيكتب لك ما تيسر من الدواء، وهذا الدواء لن يكون شيئاً خارج ما تتوقعه، وبالتأكيد ستذهب إلى عيادة المستشفى، لشراء الدواء لكن عليك أولاً إيقاظ الصيدلاني من نومه العميق، وهذا الصيدلاني سينظر إليك بعد أن يفيق لا إلى ورقتك، وسيقول لك وهو (غوان) الدواء غير موجود، وعليك الذهاب إلى عيادة قطاع خاص لشرائه.

وطبعاً هذا أفضل لكل مريض، لأن دواء المستشفيات مستورد من دول مثل بنجلاديش وغيرها من الدول التي تصنع أدوية (أي حاجة) وبالتالي تبيعها للراغبين بها، مثل وزارة صحتنا المعدومة بمبالغ هي كذلك (أي حاجة) لأنها تعتبر المرضى من العامة (أي حاجة)..!!

هذا ليس إفتراءً، بل حصل أمام ناظري في غرفة العمليات الصغرى بمستشفى حكومي أن قام الطبيب بحقن مخدر موضعي لقدم مريض وعندما بدأ بشق الجلد صاح المريض متألماً، فما كان من الطبيب إلا أن أضاف حقنة مخدر أخرى إلى الموضع نفسه في قدم المريض، وبعد برهة حاول فتح جلد القدم بمشرطه، فصرخ المريض متألماً للمرة الثانية .. حينها أنزعج الطبيب الشاب، وقال للمريض إذا كنت تريد حقنة تخدير موضعي لا تشعرك بألم فلا تشتر من صيدلية المستشفى، بل من الصيدلية التي خارج المستشفى، فما يباع داخل المستشفى من دواء هو صناعة بنجلاديش وهندي ومن شركات (أي كلام).

هذا كان قبل سنتين .. وتستمر الحكاية .. قبل أسبوع ذهبنا لإسعاف أحد أفراد العائلة إلى قسم الطوارئ في مستشفى الجمهورية التعليمي في عدن، تخيلوا أن قسم الطوارئ في ساعات الفجر خال من أي مريض .. وجدنا المحفة والأسرة يكسوها الصدأ، أبواب الغرف والنوافذ مُخلعة، وهناك كرسيان من حديد في حالة سيئة للغاية ولا ندري من ربطهما بسلاسل حديدية إلى أحد الأدراج. المكان مخيف جداً إنه أشبه بساحة خلفتها معارك طاحنة.

الدكتور المناوب جاء بكل أدب واحترام، وخجل، فحص المريض على عجل، كتب الدواء من دون ملل. وحين قلنا له نريد أن نعمل للمريض (كشافة) احمر وجهه من الوجل وأجابنا جهاز الكشافة فيه عطل .. وعجبي على قسم طوارئ في مستشفى (طويل عريض) كان ذات يوم صرحاً طبياً عالمياً فهوى، وصار اليوم لا توجد فيه (كشافة)، بينما هي موجودة عند أصغر عيادة خاصة.

أخذنا روشتة الدواء لصرفها في الصيدلية، نظر إلينا الصيدلاني وضحك بهدوء وسخرية، وقال لنا : "هههههه كله من برع"!! ونفسي أعرف لماذا ضحك الصيدلاني؟!

مصيبتي أنني أقرأ كثيراً من الصحف، خصوصاً صحف حكومتنا (اللّه يخليها لنا) ومن ضمن ما أقرأ تصريحات لمسؤولين كبار في وزارة الصحة التي ضيعت علينا العافية. وفيها أرقام فلكية عن حجم الاعتمادات لتطوير كل جوانب ومجالات تتعلق بصحة المواطنين. والدوشة تكون أكبر عندما نسمع دوي الورش والمخارط الصحية التي لها علاقة ما بوزارة صحتنا التي لم تعد صحتنا. وأكاد أجزم بأن مسؤولي وزارة الصحة لا يتعالجون في المستشفيات الخاضعة لوزارتهم لعدم ثقتهم بها، مع أنهم هم المسؤولون عنها (يعني أنهم لا يثقون بأنفسهم).

المبالغ الخيالية التي تصرفها الحكومة على وزارة الصحة ومسؤولي وزارة الصحة وأصحابهم والتابعين لهم ليس بإحسان أبداً، فلو وفرتها وألغت هذه الوزارة التي تفوح رائحة عفنة في كثير من مستشفياتها، وأعطت لكل موظف حقه ناشف إلى يده) لكان أوفر للحكومة وللموظف، ولخرج جميع المواطنين يهتفون بحياة الحكومة التي أعادت إلينا صحتنا حرة مستقلة مالياً وإدارياً.

أما إذا رفضت الحكومة هذا الطلب فإن مسؤولي وزارة الصحة بلا عافية سيخرجون في مظاهرات صاخبة مرددين عاشت وزارة صحتهم .. ولا نامت عيون المرضى.